

لقد تركب النظام السياسي تاريخيا على أساس التسوية الطائفية بين البورجوازيين المسيحية والاسلامية وزعماء الاقطاع السياسي الطائفيين ، وقد امنت هذه التسوية طابع الازدواج المطلوب للمصالح التجارية والاقتصادية النامية . فما سمي بالوجه العربي يقدم فرصة التعامل الاقتصادي مع العالم العربي ، وما سمي بالكيان اللبناني الخاص يؤمن العزلة والصور الذي يحمي الداخل اللبناني من تطورات الخارج العربي . وفي المرحلة الاولى حتى عام ١٩٦٧ ، قبل دخول حركة المقاومة الفلسطينية ، كان العامل العربي الخارجي المتمثل بحركة التحرر الوطني العربية يدخل الى لبنان ضمن مجرد التوازن الطائفي القائم ، فالقطاع السياسي والبورجوازية اللبنانية اللذان كانا على رأس الحركة الوطنية اللبنانية كانا باستطاعتها التكيف مع الموجة الوطنية العربية ، فحركة التحرر الوطنية العربية لم تزل بعد مسألة خارجية لا داخلية . او بتعبير آخر ان حركة التحرر الوطني العربي لم تصل بعد الى مستوى المس بالتوازن الداخلي التقليدي في لبنان خاصة ان القضية الفلسطينية كانت راکدة . وكان من السهل على « الزعماء الوطنيين » آنذاك ان يضعوا الحركة الوطنية اللبنانية وعلاقتها بحركة التحرر الوطني العربي ضمن اطر وأشكال التوازنات التقليدية القائمة .

لقد كانت عند النظام اللبناني القدرة على احتواء العامل العربي وامتصاصه في داخل توازنه الداخلي . وقد استمرت هذه القدرة على الاحتواء الى حين وجود حركة المقاومة الفلسطينية على الارض اللبنانية .

وبعد عام ١٩٦٧ وانطلاق المقاومة الفلسطينية بدأت الازمة اللبنانية بالانكشاف . فهذه المرة عجزت أسوار العزلة ان تمنع تفاعل حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية بالحركة الوطنية اللبنانية تفاعلا داخليا وعضويا . هذه المرة كان التحدي الوطني من الداخل ، وعلى الحدود ، ومع العدو الصهيوني مباشرة وبدأ التناقض الاساسي في الوضع اللبناني : اندماج اقتصادي تام او شبه تام مع العالم العربي ، ونظام سياسي يحاول بتوازن تقليدي وطائفي ان يحافظ على عزلة لبنان عن التطورات العربية . ان علاقة النظام اللبناني بخطر التوسع الصهيوني حتى على ارض لبنان ونحو جنوبه تؤكد حقيقة هذا التناقض في الوضع اللبناني .

لقد كانت المصالح الاقتصادية تتمركز في العاصمة ، أما الجنوب فمهمل بأوضاعه الاجتماعية المتخلفة حيث سيطرة الاقطاع السياسي التي حولته الى سجن كبير . ومقابل المستعمرات الاسرائيلية الحصينة عسكريا والمتقدمة اقتصاديا نجد قرى الجنوب الامامية متخلفة مهجورة غير مسلحة وغير حصينة .

كان النظام اللبناني مزدهرا في العاصمة ومتخلفا في الجنوب . وكان ديموقراطيا في العاصمة وديكتاتوريا في الجنوب وعلى الحدود . وكان الجنوب هو « شاهد عيان » على التناقض في الوضع اللبناني ، هنا كانت تتمركز الازمة الاجتماعية والسياسية ، وهنا كان « المحرومون » فعلا ، وهنا كان الفلاح الفقير والمزارع الصغير والعامل الزراعي ، وهنا الاهمال الكامل من قبل الدولة .

هذا الوضع المتخلف للجنوب اللبناني لم يكن بحاجة الى اطماع الصهيونية التوسعية به ، بل كان تخلفه وفقره وضعفه اغراء بحد ذاته لاسرائيل القابعة على حدوده بأن تتوسع ، وأن تطمح في مياهه وارضه . صحيح ان اسرائيل لم تحتل الجنوب لاسباب آنية مختلفة ، الا انها كانت تنتظر الفرصة لتحقيق اطماعها في مياه الليطاني وفي ارض الجنوب .